قرطاس

▪ أحمد عبد الحسين

عيادة نفسيّة!

"أنا ماسك العراق، ولولاي لانفرط العراق".
لو نقل لي هذه العبارة أحد ونسبها للسيّد رئيس الوزراء نوري المالكيّ لما صدقته، ولقلتُ أنّ الكراهية تفعل فعلها في النفوس فتضطرّ أناساً إلى الكذب على المالكيّ وتقويله ما لم يقلْ. لكني سمعتُ ورأيتُ مقابلته أمس الأول، وهالني فيها مقدار استعداد السيّد رئيس الوزراء للبقاء في منصبه مهما كلّف الأمر، ومقدار استعداده لفتح جبهات متعددة في آن واحد، لكنّ المهول حقاً هذه النبرة الجديدة التي اكتسبها المالكيّ خلال سنوات حكمه، نبرة المنقذ الذي لولاه لغدا العالم مهجوراً، نبرة تترك في نفسك انطباعاً مؤداه: كيف كان الناس يعيشون قبل المالكيّ وكيف. يا للهول. سيعيشون بعده؟
هذا الصوت الملحميّ "أنا ماسكُ العراق ولولاي لانفرط"، ليس وليدَ تدبّر أو تأمل بأحداث ووقائع، إنه نتاج إصغاء لصوت عميق في الذات، لطبقة نرجسية مترسّبة في اللاوعي لم يُعبرَّ عنها طوال عمر قائلها، وها هي تخرج في لحظات تجلٍ وانتشاء بالقوّة أو في لحظات خوف. ففي سكرة الشعور بالقوّة تخرج تلقائياً من فَم الفرد جملٌ هي أناشيد تمجيد للذات وإظهار كلّ فعل من أفعالها بمثابة اجتراح معجزة. شاربُ خمر السلطة يتعتعه السكرُ فيطالب العالم والناس من حوله بأن يظهر امتنانه له لمجرد وجوده.
الخائف أيضاً يفعل ذلك، يريد أن يقضي على خوفه. أو في الأقلّ يخفف من حدّته. فيتسامى بهذا الخوف ويرفعه إلى مصافّ عبادة الذات، فمادام هناك أناسٌ يهددون سلطاني على نفسي والعالم فإن هذا دليل على أهميتي واستثنائيتي.
لمثال السكران أتذكر صدام حين قال مرة في الثمانينات: "لو سقط حكمي فسيندم العراقيون جيلاً بعد جيل".
ولمثال الخائف أتذكر القذافيّ في آخر أيامه، وبينهما أمثلة أكثر من أن تحصى.
هذا الأمر لا يُشرح ولا يُفسّر بفنون السياسة بل هو متعلّق بعلم النفس حصراً، وكثير من ممارسات الساسة. عندنا كما في العالم. تثبت أن عيادة الطبيب والمحلل النفسانيّين هي الأنسب لتفسير ظواهر الساسة وقراءة خطَبهم، ومعرفة الدوافع العميقة لما يقولون ويفعلون، واكتشاف الجذر الغرائزيّ في ما يراه الناس كلاماً سوياً لهذا السياسيّ أو ذاك.
أشير هنا إلى كتاب الباحث الصديق الدكتور فارس كمال نظمي "الأسلمة السياسيّة في العراق" فهو مفيد في هذا الباب، لأن فيه بحثاً بعنوان "سيكولوجيا المنطقة الخضراء" هو أعمق ما قرأته في هذا المجال، لأن قارئ هذا البحث يخرج بنتيجة مؤداها أن سكنة المنطقة الخضراء من السياسيين يتصرفون بما تمليه عليهم أمراض نفسيّة مزمنة، لا بل أن تلك المنطقة كلها تصلح لأن تكون عيادة كبيرة لأشخاص يعانون رضوضاً نفسيّة لا سبيل لديهم لمداراتها إلا بالمزيد من العملقة واستحضار نرجسيّة مهملة وادعاء القوة وشرب خمرها الذي يسكر ويعمي ويصمّ.

نضال الشعوب الكردية في تركيا وإيران وسوريا وحقّ تقرير المصير

(٢ -٢)

يرى الباحث الإيرلندي فريد هاليدي أن تاريخ الحركة القومية الكردية يطرح طائفة من التحديات؛فمن جهة، هنالك التحدي المتمثل في كتابة تاريخ الحركة القومية الكردية كما نشأت في بلدان الشرق الأوسط الحديث. ومن جهة أخرى، هنالك التحدي الذي يطرحه ربط قضية الحركة القومية الكردية في إطار علوم الاجتماع حول طبيعة القومية.
ويوضح الباحث أنه ينبغي النظر إلى صعود أي نزعة قومية لا بمفردات ما تؤكده النزعة القومية نفسها، بمعنى تنامي الوعي والتنظيم القوميين فحسب، وإنما في سياق صراع الدول وضعف الدول المهيمنة، أو تحولها. ويعلق على الوضع في كردستان بقوله " إننا أمام واحدة من أسطع المفارقات التأريخية في إطار النزعة القومية الكردية،ففي حالات عدة،تولت تنظيم الحركة القومية الكردية أحزاب تعلن التزامها برؤية اشتراكية أو ماركسية، وتتوجه إلى "الطبقة العاملة" مثل كوملة kamala في إيران وحزب العمال الكردستاني في تركيا.

أ.د.قاسم حسين صالح

أوقفوا قتل الكرد

ويرى باحث آخر(تيدى) أن أهمية سياق الدولة القومية للنزعة القومية الكردية يتبدى في مسألتين: الأولى، إن الدولة القومية توفر ما يؤكد البعد الحقيقي للحركة القومية الكردية لا البعد المرتبط بالطموح. والثانية، إن الحركة القومية الكردية تعلن عن وجود شعب كردي موحد يهدف إلى إقامة دولة واحدة فيما الواقع يؤكد أن تأريخ النزعة القومية الكردية الحديثة هو تأريخ ثلاث حركات متمايزة بسياقات وحملات مختلفة، ولكل منها طابع مختلف عن الأخرى، وكثيرا ما اتخذ هذا الاختلاف شكل تحالفات مع دول المنطقة (تركيا، إيران، العراق) ضد جماعات كردية أخرى في الدول ذاتها.
ويضيف: ورغم أن غالبية القوميين الكرد يراودهم حلم كردستان موحدة ومستقلة، فان قادة كرد إيران والعراق، كانوا عادة، يقصرون مطالبهم، لأسباب برغماتية، على تقرير المصير في إطار الدول القائمة، أي التمتع بالحكم الذاتي سياسيا وبالحقوق الثقافية.وقد امتنعوا عن المجاهرة بمثل الوحدة القومية الكردية. وعندما شهدت الحركة الكردية انبعاثا جديدا في تركيا إبان الستينات، في إطار حركة اليسار المتجددة أولا، كانت أولى مطالبها الاعتراف بوجود الكرد، والحقوق الثقافية والتنمية الاقتصادية. ويرى عباس ولي أستاذ نظرية السياسة بقسم العلاقات الدولية بجامعة ويلز أن الكرد يشكلون أكبر أمة بلا دولة في العالم المعاصر. إذ يعيش حوالي ثلاثين مليون كردي في كردستان تحت السلطة القومية لأربع دول ذات سيادة (تركيا وإيران والعراق وسوريا)، تتكرر، بطرائق مختلفة، وجود هوية قومية كردية، وتقمع مظاهرها السياسية والثقافية و بقوة السلاح. لقد أسفر تقسيم كردستان بعد الحرب العالمية الأولى وما ترتب عليه من تنوع بنيوي في المجتمعات الكردية التي تديرها أنظمة سياسية واقتصادية مختلفة، عن حرمان الكرد من الوحدة السياسية والتلاحم الثقافي.واتخذت التنظيمات والحركات السياسية الكردية المنتشرة في كردستان المقسمة منذ عام ١٩١٨، أشكالا متباينة وعملت من أجل أهداف مختلفة. ولكن التصدي لإنكار الهوية الكردية ومقاومة الهويات "القومية" المفروضة يبقيان السبب الأساسي للثورات الكردية.. ويحدد ديالكتيك الإنكار والمقاومة الشكل السياسي للقومية الكردية وطابعها. وأهم ما يواجه الكرد في بناء الدولة أنهم يفتقرون إلى ترصين هوية مشتركة توحّدهم في الأجزاء الأربعة، ويفتقرون أيضا إلى لغة كرديو واحدة.

سيكولوجيا التغيير في حقّ تقرير المصير

مع أن الكرد في إقليم كردستان العراق قدموا تضحيات هائلة من الأرواح، أفجعها أحداث حلبجة والأنفال والبارزانيين، إلا أنهم ما كانوا ليحصلوا على ما هم عليه الآن لولا التدخل الخارجي الذي أطاح النظام العراقي السابق، ولولا أن الأغلبية العربية وقع عليها نفس الظلم والقسوة والاضطهاد التي مارسها النظام الدكتاتوري ضد الكرد التي وحّدت غالبية الشعبيين في معاداة النظام والعمل على إسقاطه.
هذا يعني أن الكفاح المسلح في العراق ما كان قادرا على إسقاط النظام.. برغم الفجوة النفسية الكبيرة بينه وبين غالبية العراقيين، وبرغم ما سببه للناس والوطن من فواجع وكوارث ودمار وحروب عبثية كان لتركيبة شخصية صدام حسين المصابة بالبرانويا وتضخم الأنا دور في إشعالها.
وتأسيساً على ذلك، وبعيداً عن تفاصيل ما جرى وكيف تسلمت سلطة الائتلاف أمور الحكم في العراق وتسليمها من ثم لمجلس حكم بتركيبة غير سليمة، فإن الحدث مستبعد جدا أن يتكرر في تركيا، ومحفوف بالمخاطر إن وقع في إيران، وليس بذي قيمة كبيرة للكرد إن وقع في سوريا.
إن هذا الحدث الكبير وما صاحبه وتبعه من تداعيات احدث تغييرا جوهريا في سيكولوجيا التعامل مع حق تقرير المصير، للشعب الكردي بشكل خاص. فلم تعد خارطة الطريق لتحقيق الحقوق المشروعة تمر عبر الكفاح المسلح..ليس فقط لأنها مكلفة ومستنزفه للطاقات، بل لأنها لا تحقق الهدف بمفردها، ولأنها أصبحت محرجة للكرد في إقليم كردستان العراق الذين حققوا اغلب حقوقهم المشروعة. فمع تأكيد نائب رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني السيد نيجيرفان بارزاني أن الحزب "أكد مرارا انه مع استمرار الشعب الكردي في الأجزاء المختلفة من كردستان بدول الجوار" إلا أنه أضاف بأن "زمن اللجوء إلى السلاح والعنف قد ولى".. وأنه "ضد تحويل إقليم كردستان العراق إلى ساحة حرب".
إن التغيير السيكولوجي الجديد ينبغي أن يقلل من استخدام (البندقية)، ويزيد من استخدام (القلم) في التوعية بالقضية الكردية، وان تستهدف شعوب المنطقة بشكل خاص. وهنا قد أختلف عن محللين سياسيين في أنني ما عدت أخشى على القضية الكردية من الحكومات قدر خشيتي عليها من جماهير جرى شحن وعيها بانفعال الطائفية من عقول سياسية صنعتها أزمات امتلكت السلطة والثروة وأشاعت فساداً مالياً وإدارياً خلخل المنظومة القيمية والأخلاقية وأضعف أو عطّل الحس الوطني والأخلاقي والإنساني الذي كان يوحّد العراقيين في تظاهرات احتجاج تخيف السلطة إن أشعلت حربا في كردستان.وجماهيرعراقية واسعة تتحكم بها آليتان سيكولوجيتان، الأولى: سيكولجيا الاحتماء التي تتحكم بالإنسان حين يتعرض لخطر يشبه الإعصار.. أي بدون هدف محدد، كالذي حصل بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ حيث اضطر الشيعي إلى الاحتماء بطائفته واحتمى السني بطائفته والكردي بقوميته... وهذا قانون سيكولوجي تحكمه نزعة البقاء لدى الإنسان. والثانية: التعصب القائم على ثنائية (نحن) و(هم). ومشكلة المصاب به انه (أحول عقل) يرى إيجابيات جماعته ويضخّمها ولا يرى سلبياتها.. ويضخم سلبيات الجماعة الأخرى ولا يرى إيجابياتها. فضلا عن انه مصاب بخاصية التعميم، أي الحكم على جميع أفراد المجموعة دون استثناء، فان قال أحدهم، كمثال، أنه (مصلاوي)حكم عليه الآخر بأنه بخيل مع أن بين أهل الموصل من هو أكثر كرما من أهل بغداد.. وهذه هي الصورة النمطية التي يحملها الشيعي عن السني وبالعكس، والعربي عن الكردي وبالعكس السائدة لدى جماهير عريضة بين أفراد الشعب العراقي، تكاد هي التي تقرر من يأتي إلى البرلمان وتحديد نوعية الحكومة التي تقود البلاد والعباد.
وهذه مسألة ليست سهلة،لأنها تتطلب أن تقوم على فهم سيكولوجيا الإقناع وآليات تغيير الاتجاه. فالرسالة القادمة من مصدر كردي التي تتحدث عن الحقوق المشروعة للشعب الكردي والموجهة إلى متلقّ عربي لن تحدث تغييرا في اتجاه العربي حتى لو توافر فيها عنصر الموضوعية، لكن الرسالة نفسها لو صدرت من عربي إلى عربي يمكن أن تحدث تغييرا إيجابيا في الاتجاه.. شرط أن يكون هذا (العربي) يتمتع بالمصداقية، لاسيما وأن لدى الناس شهية قضم السمعة ولصق التهم.
وعليه فإن فكرة (التجمع العربي لنصرة القضية الكردية) هي وسيلة ناجحة في توعية الشعب العربي في العراق بالحقوق المشروعة للشعب الكردي، شرط أن يكون هذا التجمع حرا في قراءاته وقراراته.. ومستقلا عن تأثير أية سلطة رسمية، وغير مرتبط بحزب أو جهة سياسية داخلية أو خارجية، وان يثبت عمليا انه يهدف إلى خدمة قضية إنسانية، ويعمل ليس فقط على نصرة الشعب الكردي بل ونصرة الشعب العربي من حماقات بعض حكامه،ومن حاكم ينطبق عليه قول نزار قباني:

كلما فكرت أن أعتزل السلطة.. ينهاني ضميري
كلما فكرت أن أتركهم.. فاضت دموعي كغمامة
فتوكلت على الله.. وقررت أن أركب الشعب من الآن إلى يوم القيامة.

في ضوء ذلك نوصي بالآتي:
١.إن نجاح التجمع العربي لنصرة القضية الكردية في تقديم خدمة خالصة، يشجّع على أن نوصي بتشكيل (تجمع تركي لنصرة القضية الكردية) في تركيا، (وتجمع إيراني لنصرة القضية الكردية) في إيران.. وأن يتولى التجمع نفسه تحقيق ذلك.
٢. إنشاء مركز إعلامي وبحثي في أربيل،غير مرتبط بجهة سياسية، يتولى إدارته مفكرون عرب من ذوي الخبرة في ميدان الإعلام وسيكولوجيا الاتصال،يعمل على وضع إستراتيجية تهدف إلى توعية العراقيين بحق الشعوب في تقرير المصير وحق الشعب الكردي في منحه الحقوق القومية المشروعة،من خلال منجزات إعلامية بينها إنتاج أفلام عن مشاركة الكرد في ثورة العشرين، وإحياء مشاعر المحبة التلقائية الصادقة بين الشعبين.. وكيف تجسدت في استقبال العراقيين العرب لملا مصطفى بارزاني يوم دخل العراق عائدا من الاتحاد السوفياتي،وآخر يصور كيف امتزجت دماء العرب والكرد على ارض كردستان في كفاحهم المشترك ضد الدكتاتورية "×".
٣. البحث عن مصادر تمويل محايدة تؤمّن ديمومة نشاطه وتحويله من مؤتمرات سنوية إلى نشاطات يومية مستدامة على وفق إستراتيجية تقرها الهيئة العامة للتجمع.
٤. منح العرب المقيمين في الإقليم من عناصر هذا التجمع إقامة دائمية تساعدهم على التحرك بحرية والخروج والدخول إلى الإقليم بسهولة.
تمنياتنا لمؤتمركم بالنجاح..
ولتسعد كل الشعوب بحقوقها الإنسانية المشروعة.

❖ طرحنا هذا المقترح على السيد رئيس إقليم كردستان الأستاذ مسعود بارزاني في اللقاء الذي جمعنا بسيادته في منتجع صلاح الدين عصر يوم ٢٠١٢/٥/٥ فوافق عليه مشكورا. ورقة مقدمة إلى مؤتمر التجمع العربي لنصرة القضية الكردية المنعقد في أربيل للمدة ٤ – ٥ /٥/ ٢٠١٢.

كراهية مشروعة

ماجد موجد

البداهة تقول إن الشعب العراقي أو أي شعب آخر لا يبغض حاكماً لشخصه ولا يتمسك به أيضا على هذا الأساس، بل كل ما يعنيه منه هو مقدار العدالة والإنصاف والإخلاص التي تتسم به سياساته وبالتالي ما يتحقق لهم ولأبنائهم جراء ذلك من حياة مرفهة ومستقرة محاطة بالأمن والكرامة وان لم يتحقق لهم ذلك فبطبيعة الحال يزجون له الكراهية ويمقتونه ويفعلون أي شيء للخلاص من شره.
ولكن هل ترى أن هذه المطالب تحققت الأساس والمشروعة للشعب العراقي بتغيير نظام حكم صدام؟

سقوط الصنم.. سعادة افسدها الساسة الجدد

الوقوعات المروعة التي عاشها العراقيون منذ التاسع من نيسان من العام ٢٠٠٣ وحتى الآن تقول غير ذلك، إذ ثمة جحيم اندلع في حياة الناس ومازال أواره ينطفئ هنا ويتعالى هناك بعد أن التهم مئات الآلاف بين الموت والتهجير والدس في المظالم حد الذل. هذا ما يحصل في العراق الآن وهو واقع حال لا يمكن إخفاؤه، ولا يمكن المكابرة بالقول إن كل ما يحدث من مآس هو ثمن للحرية، ذلك أنها أي الحرية لم تتحقق بالمعنى الذي كنا نطمح ونحلم إذ سرعان ما بهت لونها وطمست ملامحها ولما تزل حلما لمن كان ينشدها.
وهنا نكرر السؤال الذي ما انفك ينهش في الضمير، أين ذهب الساسة الذين أوصلوا العراق إلى ما هو عليه الآن، أين حماساتهم وشعاراتهم التي لم تكن تحمل إلا الخير والرفاهية والحرية والاستقرار دون أن يعلنوا أنهم طامعون بمنصب أو سلطة، أين الوعود والعهود بردّ المظالم وإنصاف المظلومين ودحر الظلمة والمستبدين... أين كل ذلك؟؟
إننا أمام حقيقة مرة مفادها أن جميع الساسة حصلوا على مناصب كبرى في حكومات العراق التي أعقبت حكم صدام وبمعزل عن السبيل الذي حصلوا من خلاله على تلك المناصب فان ما يعنينا هو أن أصواتهم تختفي ما أن يصلوا إلى الكراسي التي يحصلون عليها، تلك الأصوات التي بحّت وهي تستنكر وتشجب وتطالب بإنهاء ما كان يمر به شعبهم من ويلات المظالم قبل سقوط صدام، حسنا هاهو شعبهم في عهدتهم وهو يرزح تحت أنين مظالم لا تقل قسوة وبؤسا، هذا إن لم تكن قد ازدادت حلكة وخرابا فأين هم من كل ما يحصل؟
إن غالبية العراقيين صاروا يدركون أن ساستهم اليوم مسؤولون كل المسؤولية عن النفق المظلم الذي أدخلوا فيه وهم بلا حول ولا قوة سوى ما يحيطهم من الأسى والخوف والضياع، ذلك الضياع الذي عمل اغلب الساسة على أن يكونوا هم وخاصتهم بعيدا عن لججه ومحصنين ضد زوابع جحيمه...
كنا نحن وساستنا الحاليون شركاء تحت طائلة ظلم صدام وحاشيته وقد احتقنت قلوبنا بكراهية لا تطاق لذلك النظام.. فسدت الشراكة الآن وأمر ساستنا معروف مثلما هو معروف أن كراهيتنا للظلم تزداد وتتسع ويكبر صراخها في الآفاق حتى تكسر أعناق الظلمة وهو يوم يروه بعيداً ونراه قريباً.

أين ذهبت مبادئ المناضلين ضد سياسات حكم البعث؟ أين ذهبت الشعارات الرنانة للساسة العراقيين الذين سجرت عيونهم بنار التعاطف والتكاتف مع شعبهم عندما كان يتلوى تحت جحيم سياسة حكم صدام؟ لماذا حين كانوا (هناك) كانوا مشاهدين بارعين لكل صغيرة وكبيرة يحصونها بدقة حد البكاء لكي يقنعوا العالم أن شعبهم مظلوم وهو يرزح تحت جحيم الاستبداد؟ ما الذي حصل لهم وهم بين شعبهم منذ ما يقارب العشرة أعوام لا يرون ولا يسمعون؟ أين ذهب كل ذاك الحنان الذي أحنى ظهورهم أمام أية وسيلة لإنقاذ شعبهم؟

المسلّح والأعزل!

مشرق عباس

"للمواطن حق اقتناء قطعة سلاح للدفاع عن نفسه" تلك الجملة تبدو للوهلة الأولى منطقية في بلد يشكل الأمن هاجساً لسكانه كالعراق، لكن واقع الحال يقول إن المنازل العراقية لم تخل من السلاح يوماً سواء صدر تشريع يمنحها هذا الحق أم لا.
فالنزعة إلى اقتناء الأسلحة كانت حاضرة في السلم والحرب وخلال مراحل الأمن أو انعدامه، بل أن الكثيرين يتجاوزون إلى استحصال حق حمل السلاح والاستعراض به ويسلكون في ذلك مسالك عديدة ويبذلون الأموال في سبيله.
صورة البعثي أو العسكري أو الشرطي بحلة "الزيتوني" التي يتوسطها المسدس، لم تكن تنافسها في وعينا المرهق والمرتبك إلا صورة المدني ببدلة يبرز من تحتها السلاح كدلالة علنية إلى انتمائه إلى جهاز امني بارز أو مركز نافذ، والحال لم يتغير اليوم حتى بالنسبة لأولئك الذين بات يروق لهم كثيراً التجوال في شوارع بغداد بـ "دشداشة" شفافة و"نعل" ويحرصون على أن يلمح الآخرون أسلحتهم.
لكن القضية لا تتعلق فقط بطبيعة حكم البعث والنزعة إلى العسكرة التي انتشرت منذ بداية حكمه، مثلما لا تتعلق فقط بالحروب التي رفعت المواطن المسلح إلى مرتبة اجتماعية تفوق مرتبة الأعزل، بل أنها في شق أكثر وضوحاً تتعلق بذلك الصراع الذي خسرناه كأبناء مدينة مع نزعة التفكير الريفية والبدوية التي كانت ومازالت تصوغ مصائرنا.
أكاد أجزم أن الحكومة عندما ناقشت قضية السماح بقطعة سلاح في كل منزل، كانت تستحضر كماً هائلاً من الشكاوى عن محاولة القوى الأمنية تجريد أبناء العشائر والأرياف من أسلحتهم، وأن القرار صدر بعقلية ريفية بحتة وهو أبعد ما يكون عن ثقافة المدينة.
فالسلاح ليس مجرد وسيلة دفاع عن النفس في أية قرية على امتداد العالم، وإنما هو امتداد للتكوين الثقافي ولضرورات الحياة، ومهمة المدينة ربما منذ الأزل تتعلق بمحاولة تجريد القادمين إليها من نزعة التسلح واستخدام القوة في تصفية النزاعات، وتعول أحيانا على اندماج أبنائهم في الحياة المدنية كحل طويل الأمد.
لكن مدننا كانت عاجزة على الدوام عن أداء هذا الدور، بل أنها مازالت هشة وطيعة أمام القادمين إلى السلطة بجيوش حماياتهم ومرافقيهم ومنتفعيهم وبمفاهيمهم وثوابتهم واستعراضات القوة التي تلتصق بهم.
أستطيع أن أدعي أن مشهد "المسلح" لم يكن "مثيراً" قبل قدوم صدام حسين إلى السلطة، فمعه تدفق عشرات الآلاف من أبناء الريف والبادية ليغيروا رويداً ثوابت المدينة، ويكرسوا الهوس باقتناء الأسلحة واستعراضها أو استخدامها.
ولم يكن من اليسير تغيير هذا الواقع بعد العام ٢٠٠٣، بل أن التغيير كان بحاجة إلى رؤية "مدنية" تفتقر إليها الدولة العراقية بكل مفاصلها، وحتى بغداد التي تحاول التمسك بما تبقى من ذكرياتها المبددة، لم تكن بمعرض البحث عن دورها، بعد أن حولتها عصابات الإرهاب والمليشيات وقوافل المسؤولين والانفجارات والاغتيالات إلى ملعب كسر عظم طائفي وسياسي غالباً ما تتخذ قراراته في مدن عراقية أخرى.
كان الأجدر بالحكومة أن تترك قضية "تسليح المنازل" إلى تطور الوعي الشعبي نفسه من دون أن تتدخل في شرعنته، فأهالي المدن يدركون تدريجياً أن اقتناءهم السلاح أو حمله لن يوفر لهم الأمن على أية حال في غياب تطبيق الدولة واجبها بحماية مواطنيها، بدليل أن الاغتيالات الشخصية طالت ضباط جيش وشرطة مدربين لم ينجحوا في الدفاع عن أنفسهم على رغم حملهم الأسلحة.
كان الأجدر بالدولة أن تلتفت إلى مشروع إعادة "المدنية" المنهوبة إلى عاصمتنا وما تبقى من مدننا، كان الأجدر بها أن تؤسس لدولة قانون تعقلن نزعات البداوة والريف بديلاً عن التماهي معها.